العدول عن المألوف في إعراب شبه الجملة

الدكتور عبد الحميد حمودي الشمري

المقدمة:

تمتلك اللغة العربية بما حباها الله من حيوية وديمومة إمكانات عالية في قوانينها وفي تراكيبها، هذه الإمكانات تمنح مستعملها الناطق بها قدرة التصرّف في فنون القول ومجاري الكلام، بما يلبّي حاجته منهما، كما تعطي متخصص اللغة إمكانية التحليل اللغوي بما يخدم النص، ويكشف عن معناه الذي أُنشِئ له، فضلا عن الحرية في التصرف في تركيب النص بالكيفية التي تُعربُ عن المراد منه بالشكل الذي لا يخلّ بأصل المعنى، بل قد يكون هذا التصرف أدعى إلى إماطة اللثام عن المقصود الذي يكمن وراءه، وأقوى في تثبيته، وفي تراثنا اللغوي النحوي والبلاغي فضلا عن كتب تفسير القرآن ما يدعم ذلك ويعضده من أقوالٍ للعلماء وآراء وتوجهات نحوية على وفق القواعد والأسس التي وضعوها، ولاسيّما ما قدّمه المعربون من نتاج ضخم في إعراب القرآن، وتبيان لغريبه، والتفاتات بيانية تكشِفُ على دقة نظر، وسداد معرفة في العربية.

وهذا البحث محاولة منّي لإثبات ذلك، إذ عرضت فيه لتركيب (من) التبعيضية والاسم المجرور الواقع بعدها، وما ذكره النحويون فيها، ومدى موافقة ذلك حقيقة الغرض من الكلام، مسترشدا بما ثبّته النحويون من أسس، وما ذكره البلاغيون والمفسرون من آراء مستفيدين مما قرره النحويون للكشف عن حقيقة التراكيب، وتوضيح فوائدها التي وراءها.

أرجو أن أكون قد وُفّقت فيما قمت به من عمل لخدمة هذه اللغة المشرَّفة، ومن قبلها كتاب الله القرآن الكريم، وما توفيقي إلا بالله فهو حسبي ونعم الوكيل.

- **الجملة: أقسامها وأركانها**

تعدّ الجملة أساس التعبير في الكلام العربي، والصورة اللفظية التي تضمّ في أثنائها فكرة ما صدرت من المتكلم لغرض إيصالها إلى المخاطب، ومن ثمّ فهي تخضع لمناسبات القول وللعلاقة التي تربط المتكلم بالمخاطب حال إنشائها، ولذا لا يكون الكلام مفيدا ولا مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا كي يقع الكلام في نفسه موقع الاكتفاء والقبول(١).

والجملة حين تحصل منها الفائدة التي أنشئت لأجلها لا يُنظَر إنْ كانت تتألف من جملة واحدة أو من جملتين كما هو الحال في الجملة الشرطية، طالما أنها مكتفية بنفسها ومستغنية عمّا سواها، فالكلام إذن (إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهلُ هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها)(٢).

وفي الكلام على الجملة وتركيبها يرد مصطلح (الإسناد)، الذي هو ضمُّ كلمةٍ حقيقةً أو حكمًا أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة(٣)، فتتكون بذلك علاقة بين الألفاظ المؤتلفة في الجملة.

هذه العلاقة الإسنادية تكون بين طرفين: المسند والمسند إليه، وهما الركنان اللذان تتكون منهما الجملة، وينعقد بهما التركيب، (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعلِ من الاسم، كما لم يكنْ للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء)(٤).

والمسند إليه وهو المتَحدَّث عنه يكون اسما، وهو إمّا المبتدأ أو الفاعل، وأمّا المسند وهو المتحدَّث به فيكون اسما وفعلا، والغالب ألاّ يُكتفى بهذين الطرفين اللذين هما عمدتا الكلام، بل يكون معهما ما يكمل المعنى ويتممه كالمفاعيل والحال والتمييز والتوابع.

وعلى هذا جعل النحويون الجملة قسمين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية(٥)، (فالاسمية هي التي صدرها اسم، كـ (زيدٌ قائمٌ) ... والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ (قام زيدٌ) ...)(٦).

والمهم هنا الجملة الاسمية، وركناها: المبتدأ، وهو المسند إليه، والخبر وهو المسند، فالمبتدأ هو الاسم الذي يُبنى عليه ما بعده، قال سيبويه(١٨٠هـ): (فقولك هذا عبد الله منطلقا ...فـ (هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه

ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله)(٧)، فالمبتدأ إنّما يُذكر كي يُخبَرَ عنه، ولم يُذكَر لأمرٍ مقصور عليه وحده(٨).

والمبتدأ يكون معرفةً أو نكرةً مخصصة ليكون معلومًا عند المخاطب فتحصل الفائدة، لأنّه مخبر عنه، والإخبار عمّا لا يُعرَف لا فائدة منه(٩)، وعلى هذا صار أصل المبتدأ التقديم، قال رضي الدين الأسترابادي(٦٨٨هـ): (إنّما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه، ولا بدَّ من وجوده قبل الحكم، فقُصِدِ في اللفظ أيضًا، أنْ يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه)(١٠).

أمّا الخبر فهو الجزء المتمم الفائدة، قال ابن مالك (٦٧٢هـ) في خلاصته الألفية(١١):

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائده　　كاللهُ برٌّ والأيادي شاهده

وقال ابن يعيش(٦٤٣هـ): (اعلم أنّ خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع فيصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا، والذي يدلّ على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنَّما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله، لأنَّ الفائدة في انطلاقه، وإنَّما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسندَ إليه الخبر الذي هو الانطلاق)(١٢)، ولمّا كان أصل المبتدأ التقديم صار حقّ الخبر التأخير عنه، لأنّه وصف له في المعنى، وحقّ الوصف أنْ يتأخر عن الموصوف(١٣).

ويأتي الخبر على أنواع ذكرها ابن مالك في خلاصته الألفية قائلا(١٤):

ومفردًا يأتي ويأتي جمله　　حاويةً معنى الذي سيقت له
وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ　　ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ

فالإخبار بالمفرد نحو: زيدٌ قائمٌ، والإخبار بالجملة نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوه، والإخبار بالظرف نحو: زيدٌ عندكَ، والإخبار بحرف الجر - أي الجار والمجرور - نحو: زيدٌ في الدار، والمهم من هذا كلّه الخبر (عندك)، و (في الدار) الذي أطلق عليه اصطلاح (شبه الجملة).

وإذا ما ذُكِرَ طرفا الإسناد في الجملـــة الاسمية فشبه الجملة شأنها شأن الجمـــل تقع مسندًا - هذا إنْ تجاوزنا الرأي القائل: إنّها تكون متعلقة بمحذوف يكون اسمًا أو فعلا، ويُعد هـــو المسند في الأصل - أمّا أنْ تكون مسندا إليه فليس هـــذا من المواقـــع التي تأتي فيها، ذلك أنّ المسند إليه لايكون إلا اسمًا وقد تقدم تبيان هذا.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ البحث سيقتصر على شبه الجملة التي تتكون من الجار والمجرور، هذا التركيب الذي يقـــع خبرا بحسب ما هو ثابت في الأحكام النحوية فيكون هـــو محط الفائدة، وعنـــد ذلك تفيد الجملة معنى يحسن السكوت عليه.

- **هل تقع شبه الجملـــة مبتدأ؟**

قبل الجواب عن هـــذا السؤال يجـــدر بنا معرفة أنَّ أيَّ تركيب يؤتى به لا بـــدّ من أن يكون من ورائه فائـــدة متحصَّلة لا ينبغي للكلام أنْ يخـــلو منها؛ إذ إنَّ مبدأ الفائدة من الكلام يُعدّ الركن الأكبر فيه، فهو مطروح إن لم يفد، وإن كان تركيبه سليما، وهو الذي أسماه سيبويه بـــ (المستقيم الكذب) نحو: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ(١٥)، والملاحظ فيه أنّه تركيب انتظمت عناصره على وفق النسق القواعدي المقبول، والذي حوفِظ فيه على ترتيب الألفاظ وإعرابها، إلا أنّ معناه غير مقبول، أي إنّه مستقيم لفظا كذب معنى، ومن ثَمَّ وجدنا ابن مالك في ألفيته يقدم فائدة الكلام على مكوناته فيقول(١٦):

كلامُنا لفــظٌ مفيدٌ كاستقِمْ   واسمٌ وفعــلٌ ثم حرفٌ الكَلِمْ

وقال تقي الدين السُّبكي(٧٥٦هـــ): (إنَّ مبنى كلام العرب على الفائدة، فحيث حصلت كان التركيب صحيحا، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم)(١٧)، أي إنَّ مدار تركيبِ الكلامِ على الفائدة، فمتى حصلت صحّ التركيب، لذا فاشتراط أن يكون المبتدأ بأشكالٍ معيّنةٍ لا يتعداها إلى غيرها لا يسوغ طالما أنّ الفائدة لا ترتبط بشكل دون آخر، ومن ثمّ يكون مجيء المبتدأ في غير أشكاله المعهودة التي ذكرها النحويون مما لا يأباه الاستعمال العربي، قال ابن جني(٣٩٢هـــ): (ألا ترى أنَّ المبتدأ قد يقع غير اسم محض، وهو قولهم: ((تسمعُ بالمُعَيدي خيرٌ من أنْ تراه))(١٨)، فــ (تسمعُ) كما ترى فعل، وتقديره: أنْ تسمعَ، فحذفُهم (أنْ) ورفعُهم (تسمع) يدلُّ على أنَّ المبتدأ قد يمكنُ أن يكون عندهم غير اسم

صريح)(١٩)، ولمّا أمكنَ أن يكونَ المبتدأ فعلا كانَ مجيء المبتدأ شبه الجملة من الجار والمجرور أمرا غير مستغربا عند النحويين، أو بعضهم، فهم قد ألمحوا إلى مثل هذا في بعض المواضع التي ساغ لهم أنْ يوجهوها على هذا النحو، ولكنّ الصناعة النحويّة وما قرروه من أنَّ المبتدأ لا يكون إلا مفردا منعهم من التمسّك بهذا، فالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) ألمح إلى جواز مجيء الجار والمجرور مبتدأ، إذ أشار في كلامه على قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[سورة البقرة/٢٦٦] إلى أنها جملة من مبتدأ وخبر، فالخبر قوله: (له) و (من كلِّ الثَّمَراتِ) هو المبتدأ، ثم قال: (وذلك لا يستقيم على الظاهر، إذ المبتدأ لا يكون جارا ومجرورا، فلا بدَّ من تأويله)(٢٠).

وواضح هنا أنَّ عدم الاستقامة لم يتأتَّ من المعنى؛ لأنه لا إشكال فيه، فهو تامٌّ ومفيد، بل جاء من التركيب الذي لا يسوغ عند النحويين بحسب قوانين النحو، لذا يذهبون في مثل هذا إلى التأويل اللفظي لا المعنوي لتخريج تركيب الكلام، فيجعلون الجار والمجرور صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ قامت هي مقامه، على الرغم من أنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما اعتادَ عليه العربي في كلامه، وهو ما قرره النحويون في قواعدهم أيضا، قال الزمخشري(٥٣٨هـ): (وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه، وإقامة الصفة مقامه)(٢١)، ولو لم يكن كذلك في هذا النص الكريم لما أمكن تركه وإقامة الجار والمجرور مقامه، وهو كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ﴾[سورة سبأ/ ١١]، أي دروعا سابغات، فـ (سابغات) إذن في التقدير صفة لموصوف محذوف قامت هي مقامه، لذا أخذت إعرابه، فهي مفعولٌ به(٢٢)، وعلى هذا جاء قول أبي السعود العمادي(٩٥١هـ): ((له فيها من كل الثمرات) الظرف الأول خبر، والثاني حال، والثالث مبتدأ، أي صفة للمبتدأ قائمة مقامه)(٢٣).

وممن ألمح إلى ذلك أيضا ابن قيم الجوزية(٧٥١هـ) الذي أشار إلى أنَّ الفائدة من الكلام هي التي يجب أن تكون العماد في توجيه طبيعة التركيب، وأنّه لا ينبغي للقواعد النحوية أن تكون هي الموجهة لها فحسب، ومثال ذلك أنّك إذا قلتَ: على زيدٍ دَينٌ، فهو في قوة قولك: زيدٌ مَدين، فمحط الفائدة هو الدَّين، وهو المستفاد من الإخبار، ولكنَّ (على زيد) جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ؟

فالواقع أنَّه هو المخبر عنه في الحقيقة؛ إذ ليس المقصود الإخبار عن الدَّيْن، بل عن زيد بأنَّه مَدين، ذلك أنَّ الخبر محط الفائدة، فإن لم تحصل به الفائدة،لم تفد المسألة شيئا، وكان لا فرق بين تقديم الخبر وتأخيره، كما إذا قلت: في الدنيا رجل، كان في عدم الفائدة بمنزلة قولك: رجل في الدنيا، فهنا لم تمتنع الفائدة بتقديم ولا تأخير، وإنَّما امتنعت من كون الخبر غير مفيد، ومثل هذا قولك: في الدار امرأة، فإنَّه كلام مفيد؛ لأنَّه بمنزلة: الدار فيها امرأة، إذ أخبرت عن الدار بحصول المرأة فيها في اللفظ والمعنى، ذلك أنَّكَ لم تُرد الإخبار عن المرأة بأنَّها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة المُخبر عنه أولا، ثم أسندت إليه الخبر، وإنَّما كان القصد الإخبار عن الدار بأنَّها مشغولة بامرأة، وأنَّها قد اشتملت على امرأة، فـــ (في الدّارِ) ليس خبرا عنها في الحقيقة، وإنَّما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة، فهذا حقيقة الكلام(٢٤).

فابن قيم الجوزية في هذا يشير إلى أنَّ الجار والمجرور في مثل هذا التركيب هو المبتدأ، والاسم النكرة بعده إخبار عنه، لأنّه هو (الجزءُ المُتِـمُّ الفائدة) بحسب تعبير ابن مالك، على الرغم من أنّه كغيره ممن أشاروا إلى ذلك لم يتمكنوا من الثبات على هذا الرأي، بل يعودون في نهاية المطاف إلى ما تقرر في النحو من قواعد، لذا فهو في النهاية يقول: (وأمَّا تقديره الإعرابي النحوي فهو: أنَّ المجرور خبر مقدم، والنكرة مرفوعة بالابتداء)(٢٥).

- **مجيء شبه الجملة مبتدأ**

ثبت فيما سلف أن كون شبه الجملة مبتدأ ليس بعيدا عن تفكير النحويين أو بعضهم، ولا مستغربًا عندهم، فهم ألمحوا إليه في بعض المواضع التي وجدوا فيها التركيب خاليا من الاسم المفرد، وأنه يقتصر على شبه الجملة فقط، وأنَّ المعنى فيه تام، ومن ثَمَّ لا حاجة بالتركيب للاسم ليكتمل لفظا، بعد أن اكتمل معنى.

ومن هنا فبعض التراكيب التي ترد فيها شبه جملة من الجار والمجرور، يصنفها النحويون بطريق التأويل على أنّها جملة اسمية يكونُ الخبر فيها هو الجار والمجرور، لكنه يكون خاليا من الفائدة التي يجب أن يؤدّيها بوصفه جزءًا متممًا في الكلام، وعلى الرغم من هذا يُصرّ النحويون على أنّه هو الخبر، وأنَّ فيه الفائدة، ويلجأونَ إلى التأويل لإثبات ذلك، ومن الأمثلة على

هذا قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾[سورة التوبة / ١٠١]، إذ يوجهون إعرابه بأوجه شتّى[٢٦]، والذي يهمّ البحث من هذه الأوجه ما ذكروه من أنَّ (من أهل المدينة) خبر مقدم، والمبتدأ بعده محذوف قامت صفته مقامه، والتقدير: من أهل المدينة قومٌ أو أناسٌ مردوا على النفاق.

وهذا الإعراب يمكن التخلص منه؛ إذ لَمّا كان المعنى تاما، والفائدة منه حاصلة، اقتضى هذا أن يكون التركيب تاما في اللفظ أيضا، ولا حاجة به إلى تقدير، أو افتراض محذوف حل غيرُه محلَّه، ولاسيّما أنّه قد (عُهد جعلُ الظرف مبتدأ حيث كان تمام الفائدة بما بعده)[٢٧]، ولذا يمكن القول: إنَّ (من أهل المدينة) مبتدأ، وجملة (مردوا على النفاق) هي الخبر، لأنَّ حقيقة الخبر تكمن فيه، فالغرض الإخبار عن أنَّ بعض أهل المدينة منافقون، لا أنَّ الذين مردوا على النفاق من أهل المدينة، على التقديم والتأخير.

وثمّة أمر آخر، وهو أنَّ إعراب مثل هذا التركيب على الوجه الذي ذكره النحويون، يجعله من باب التقديم والتأخير، ولا يخفى ما في التقديم والتأخير من دلالة على القصر، أي قصر المبتدأ وهو الموصوف على الخبر وهو الصفة[٢٨]، وهذه الدلالة متأتيّة من تضمُّنه معنى (ما وإلا)[٢٩]، أي إنَّ تقديرهم الكلام بـ : ومن أهل المدينة قومٌ أو أناسٌ مردوا على النفاق، بمنزلة: ما قومٌ أو أناسٌ مردوا على النفاق إلا من أهل المدينة، وهذا خلاف المراد في النص لقوله تعالى في بدايته: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾، وعليه لا يمكن أن ينحصر هذا المعنى في (أهل المدينة).

وفي ضوء ما تقدّم فهناك الكثير من التراكيب التي ترد فيها شبه الجملة من الجار والمجرور، ويجعلها النحويون خبرا مقدما على الرغم من أنّه ليس فيه الفائدة التي نصوا عليها في خبر المبتدأ، ومن ذلك على سبيل التمثيل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾[سورة الحج / ٣]، إذ أُعرب (من الناس) خبرا مقدما، و (من يجادل في الله ...) مبتدأ مؤخرا[٣٠]، على أنَّ المعنى المراد: أنَّ مَن يجادل في الله ... من الناس، ولا معنى في هذا، وكذلك لا معنى في هذا التقديم والتأخير إذا ما أرجِعَ إلى معنى

القصر على تقدير: ما الذي يجادل في الله ... إلا من الناس؛ ذلك أنَّ الذي يجادلُ في اللهِ أو في غيره لا بدّ أن يكون من الناس، فليس من فائدة يحصل عليها المخاطب إذا ما وُجِّه النص هذا التوجيه، لذا يكون المراد من النص - على ما يبدو - هو الإخبار عن (من الناس) بـــ (مَن يجادل في الله ...) لأنّ فيه محط الفائدة، على معنى: هذا(٣١) يجادلُ في الله بغير علم ويتَّبِعُ كلّ شيطان مريد.

وكما قد تقدم فالنحويون لا يرون ذلك، بل هو عندهم من باب التقديم والتأخير، ولكنَّ الأمر مختلف عند المفسرين، إذ إنَّ هؤلاء استعانَوا بما قرره النحويون من أحكام، ووظفوها لتحليل النصوص اللغوية وتراكيبها، ولاسيّما التعبيرات القرآنية، آخذين بنظر الاعتبار ما يفرضه السياق من دلالة، لتوجيه تلك التعبيرات الوجهَ التي تتفق وسموَّ نظمها، وحسنَ بلاغتها، والفائدة التي ينبغي للمتلقي أنْ يحصل عليها، فكانت النتائج عندهم مختلفة عمّا هي عليه عند النحويين، وهم في كل هذا قد استندوا إلى بعض قواعد توجيه النص اللغوي، وتتمثل بالآتي:

الأولى: التضمين: وهو إيقاع لفظ موقع لفظ آخر لتضمنه معناه، فيُعطى حكمه، وتكون فائدته تأدية كلمـــة مؤدى كلمتين(٣٢).

الثانية: أنَّ إعمال الكلام أولى من إهماله(٣٣)، أي يتوجب أن يصان الكلام الصادر عن العقلاء عن الإلغاء والإهمال ما أمكن، ومن ثَمَّ يكون حمل الكلام على ما فيه فائـــدة أولى من حمله على ما ليس فيه فائدة(٣٤).

وثَمَّة قاعدة خاصة تعد من قواعد توجيه النص القرآني، ومؤداها أنَّ القرآن ينبغي أن يحمل على أحسن الوجوه، ذكر ذلك ابن عصفور(٦٦٩هــ) في توجيه إعراب (مَنْ آمَنَ بِاللّهِ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[سورة المائدة/ ٩٦]، إذ يقول في ذيل ذلك: (والصحيح أنَّه لا ينبغي أن تُحمل الآية على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه)(٣٥).

وهذه القواعد كما يظهر لم يغفل عنها النحويون، فهم استعملوها لتوجيه المتغيرات التي تحصل في التراكيب لتتناسق مفرداتها، ولكنَّ الحكم النحوي وظاهر اللفظ هما اللذان غلبا على الرأي في إعراب بعض التراكيب، مما يجعل

هذه التراكيب تبدو مخالفة لبلاغة الكلام العربي، وحسن نظمه؛ لافتقارها للمعنى الذي أريد منها، ومن ثَمَّ الفائدة التي جيء بها من أجلها.

في حين أنَّ المفسرين وأصحاب البيان استندوا إلى هذه القواعد نفسها وتمكنّوا من توجيه تلك النصوص توجيها آخر، ساعين في ذلك وراء المعنى والفائدة بوصفهما الأصل في الكلام، وأنَّ العربي لا يتكلم بما لا فائدة منه، بلْهَ كلام الله، ومن ثَمَّ لا ينبغي للأحكام النحوية أن تكون عائقا إزاء تأدية المعنى المطلوب.

ويتجلى هذا الأمر واضحا في الجملة الاسمية التي تشتمل على التركيب المكوّن من جار ومجرور، ويكون الجار فيه الحرف (من) التي تفيد التبعيض، نحو قولِه تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾[سورة البقرة ٢/٢٥٣]، والتي يحسن أن تحلَّ لفظة (بعض) محلها(٣٦). كقراءة عبد الله بن مسعود (حتّى تنفقوا بعض ما تحبون)(٣٧).

إذ يعرَب هذا التركيب خبرا مقدما، على الرغم من أنّ هذا الإعراب يسلب الكلام معناه الذي أنشئ له، وهو ما جعل المفسرين والبلاغيين ينظرون إليه من حيث لم ينظر إليه النحويون، وفي النصوص التي سأذكرها ما يكشف عن هذا النظر.

فمن النصوص التي وقع فيها الاختلاف بين النحويين والمفسرين قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[سورة البقرة / ٨]، فـ (مِنْ) في الآية الكريمة تفيد معنى التبعيض، ولأنّه يصح أنْ تقعَ لفظة (بعض) موقعها، يكون معنى الآية: وبعض الناس منْ يقولُ آمنّا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين(٣٨)، وبحسب الأحكام النحوية فـ (من الناس) خبر مقدم، و(مَنْ يقولُ) مبتدأ مؤخر(٣٩).

وهذا الإعراب في حقيقته يسلب الكلام معناه، إذ يكون المعنى: الذي يقول أو فريق يقول ما ذُكر كائن من الناس، والإخبار بهذا يجعله عاريا من الفائدة التي سيق لها(٤٠)، إلاّ أنّه لَمّا كان لكل تركيب فائدة، وبالاستناد إلى قواعد توجيه الكلام العربي التي ذكرتها آنفًا، فإنّ الجار والمجرور في النص يكون مبتدأ باعتبار المضمون(٤١)، ولاسيّما أنَّ هذا الإعراب ليس به حاجة إلى

تقدير موصوف محذوف يكتمل به الكلام، (وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مِمّا يفتقر إلى تقدير موصوف)(٤٢).

قال الشريف الجرجاني(٨١٦هـ): (فإنْ قيل لا فائدة في الإخبار بأنّ مَنْ يقول كذا وكذا من الناس، أُجيبَ بأنَّ فائدته التنبيه على أنَّ الصفات المذكورة تنافي الإنسانية، فينبغي أنْ يجهل كون المتصف بها من الناس، ويتعجّب منه، ورُدَّ بأنَّ مثل هذا التركيب قد يأتي في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذا الاعتبار، ولا يقصد فيها إلا الإخبار بأنَّ من هذا الجنس طائفة متصفة بكذا، كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا﴾[سورة الأحزاب/ ٢٣]، فالأولى أنْ يُجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ على معنى: وبعض الناس أو بعض منهم مَن اتَّصفَ بما ذكر، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ)(٤٣).

وقال أبو السعود: (كأنّه قيل: ومنهم أو من أولئك، والعدول إلى الناس للإيذان بكثرتهم كما ينبئ عنه التبعيض، ومحل الظرف الرفع على أنّه مبتدأ باعتبار مضمونه، أو نعت لمبتدأ كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[سورة الجن/١١]، أي: وجمعٌ منّا... إلخ، و (مَنْ) في قوله تعالى (مَن يَقُولُ) موصولة أو موصوفة، ومحلها الرفع على الخبرية، والمعنى: وبعض الناس أو وبعض من الناس الذي يقول، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [سورة التوبة/٦١] الآية، أو فريق يقول كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[سورة الأحزاب/٢٣] إلخ، على أنْ يكون مناط الإفادة والمقصود بالأصالة اتصافهم بما في حيز الصلة أو الصفة، وما يتعلق به من الصفات جميعًا لا كونهم ذوات أولئك المذكورين، وأمّا جعل الظرف خبرًا كما هو الشائع في موارد الاستعمال فيأباه جزالة المعنى؛ لأنّ كونهم من الناس ظاهر، فالإخبار به عارٍ عن الفائدة)(٤٤).

هذان النصان أوردتهما على طولهما؛ لأنهما يوضحان الفرق بين الإعراب بحسب التركيب، والإعراب بحسب ما يفرضه المعنى، وأنَّ الثاني أثبت في بيان الفائدة المقصودة من الكلام، وقد يقالُ إنّ الجار والمجرور في مثل هذه

التراكيب إنّما هو صفة لمبتدأ محذوف، والجواب عنه أنَّ هذا من باب حذف الموصوف، وإحلال الصفة محله، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[سورة الصافات / ٤٨]، أي: حورٌ قاصرات⁽⁴⁵⁾.

ومن هنا نجد أنَّ من المفسرين من ذهب سعيا وراء المعنى والفائدة التي ينبغي أنْ تحصل من الكلام، فجعل (من الناس) هو المبتدأ من غير حاجة إلى النيابة أو التقدير، قال سلطان محمد الجنابذي (١٣٢٧هـ): (والجار والمجرور مبتدأ إمّا لقيامه مقام الموصوف المحذوف المقدّر، أو لنيابته عنه لقوة معنى البعضية فيه، حتى قيل إنّه بنفسه مبتدأ من دون قيام مقام الغير، وتقدير ونيابة، والمعنى: بعض الناس)⁽٤٦⁾.

والذي يسوّغ مثل هذا الإعراب في هذا النص أنّه تعالى شأنه قد ذيَل الآية بقوله: (وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ)، فأخبر عنهم بعدم الإيمان، كما أخبر عن الناس بـ (آمنّا ...)، فتكون المقابلة بين التركيبين واضحة، فـ (من الناس)، ومعناه: بعضُ النّاس يقابله (هم)، و (مَن يقول آمنّا) يقابله (ليس بمؤمنين)، وبذلك يكون سبحانه قد ناسب بين التركيبين إثباتا ونفيا.

ومن النصوص أيضا قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾[سورة آل عمران / ٧]، فبحسب الأحكام النحوية يعرب الجار والمجرور (منه) خبرًا مقدَّمًا، و (آياتٌ) مبتدأ مؤخرًا ⁽٤٧⁾، وعلى وفق هذا يكون المعنى أنّ هذه الآيات من الكتاب، وبملاحظة أنَّ (من) للتبعيض يكون الغرض هو الإخبار عن الكتاب بأنّه يُقسَم على قسمين: قسم منه آيات محكمات، وقسم آخر متشابهات، فيكون (منه) بحسب هذا المعنى، وباعتبار الفائدة مبتدأ.

وقد أشار أبو السعود إلى هذا التوجيه بقوله: ((مِنْهُ آيَاتٌ) الظرف خبر، و (آيات) مبتدأ أو بالعكس ... الأول أوفق بقواعد الصناعة، والثاني أدخل في جزالة المعنى، إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين لا كونهما من الكتاب)⁽٤٨⁾.

وقال محمد بن علي الشوكاني(١٢٥٠هـ): (الموافق لقواعد العربية أنْ يكون الظرف خبرًا مقدّما، والأولى بالمعنى أنْ يكون مبتدأ تقديره: من الكتاب

آيات بيّنات، على نحو ما تقدّم من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾[سورة البقرة / ٨]، وإنّما كان الأولى؛ لأنّ المقصود انقسام الكتاب إلى القسمين المذكورين لا مجرّد الإخبار عنهما بأنهما من الكتاب)(٤٩).

وهذا الإعراب يكون أكثر وضوحًا إذا ما عرفنا أنّ جملة:﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ تُعرَب حالا لـ (الكتاب)، مما يعني أنّ مدار الكلام إنّما هو على الكتاب، وأنّ العناية والاهتمام متوجهان إليه، واستنادًا إلى هذا يكون تصدير الجملة بالجار والمجرور (منه) الذي يشتمل على ضمير الكتاب (الهاء) مناسبا للمقام(٥٠)، والمعنى انقسام الكتاب على هذين القسمين، وهذا لا يمكن أنْ يتأتّى فيما لو أعرب الجار والمجرور خبرًا مقدّما.

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[سورة البقرة / ٢٥٣]. فـ (من) للتبعيض(٥١)، وعليه يكون إعراب (منهم) مبتدأ باعتبار المضمون، و (من كلّم الله) خبره، قال الشيخ خالد الأزهري(٩٠٥هـ): (ومنهم: مبتدأ باعتبار المدلول والمفهوم لا باعتبار المنطوق، و من كلّم الله: خبر المبتدأ، أي: بعضُهم من كلّمه الله)(٥٢).

ويؤيّده قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ إذ فيها إجمال لحال الرسل في التفضيل، أعقبه تفصيل في موارد التفضيل، تمثّل في أنّ بعض الرسل قد كلّمه الله، وبعضهم رفعه درجات(٥٣)، وهذا الأمر هو الذي سوّغ إعراب جملة: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ﴾ بدلا من جملة ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾(٥٤)، ليكون المعنى: تلك الرسلُ بعضُهم كلّمه الله، ورفع بعضَهم درجات.

وبعضُهم الذي كلّمه الله تعالى إنّما هو النبي موسى (u)، قال محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ): (يقول تعالى ذكره: هؤلاء رسلي فضلتُ بعضهم على بعض، فكلّمتُ بعضَهم، والذي كلّمتُه منهم موسى (u))(٥٥).

ولعل الذي سوّغ أنْ توجّه النصوص المذكورة آنفا هذا التوجيه ليس ما تقدّم مما أقرّه النحويون من أحكام فحسب، بل إنّ هناكَ أدلة أخرى يمكن الاستناد إليها لتعليل مثل هذا التوجيه، وهي: الأول: أنّ (من) التبعيضية - كما مرّ - يجوز الاستغناء عنها وإحلال لفظة (بعض) محلّها، ويدل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود (حتّى تنفقوا بعض ما تحبون)(٥٦)، في قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران/٩٢]، أي إذا قلنا: هذا المال منه لك، كان المعنى: هذا المال بعضه لك؛ لذا فقوة معنى التبعيضية فيها، يمكنُ أن يجعلها اسمًا، وقد أشارة ابن جني إلى إمكانية ذلك في تعليقه على بيت النابغة(٥٧):

كأنَّكَ من جمالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعقَعُ خلفَ رجليْه بشَنِّ

بقوله: (وأمّا قوله: كأنَّكَ من جمالِ بني أُقَيْشٍ، فإنّما جاز في ضرورة الشعرِ، ولو جاز لنا أنْ نجدَ (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلناها ها هنا اسما، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه)(٥٨).

والملاحظ على ابن جني في كلامه هذا أنّه على الرغم من اعتقاده باسمية (من)، لم يجرؤ على القول صراحة بذلك؛ لسببين، الأول: أنّه لم يجد شاهدا صريحا على اسميتها، بل ما ورد من ذلك يحتاج إلى التأويل للدلالة على كونها اسما، والآخر: أنه لم يجد من النحويين من قال بذلك قبله، وهو بهذا كأنّه ترك الأمر مفتوحا لمن يخلفه من النحويين ممن تثبت عنده اسميتَها.

ولعلّ الإشارة إلى كون (من) التبعيضية اسمًا قد صدرت عن الزمخشري حين أوردها ضمنًا عند في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ﴾[سورة البقرة / ٢٢]، إذ قال: (فإنْ قلت: فيم انتصب (رزقا)؟ قلت: إن كانت (من) للتبعيض كان انتصابه بأنّه مفعول له، وإنْ كانت مبينة كان مفعولا لــ (أخرجَ))(٥٩).

أمّا الطيبي (٧٤٣هــ) فقد صرّح باسميّتها بقوله: (إذا كانت (من) للتبعيض يكون محلها منصوبا على المفعول به، ورزقا على المفعول له، ومحل (لكم) منصوب على أنّه مفعول به لــ (رزقًا) لأنّه مصدر، ... وعلى أن تكون (من) مفعولا به كانت اسمًا)(٦٠).

ويندرج في هذا الصدد أيضا ما ذكره الصبّان (١٢٠٦هـ) في تعليقه على كلام الأشموني (نحو٩٠٠هـ): (والاسم منه أي بعضه معرب)(٦١) من أنّ (تفسير (من) بـ (بعض) أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل (من) التبعيضية اسمًا بمعنى بعض، وعليه فـ (من) مبتدأ، ومعرب خبر، وهذا أحسن في المعنى)(٦٢).

ومن ذلك أيضا ما قاله العلامة الصاوي(١٢٤١هـ) في كلامه على قوله تعالى:﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[سورة البقرة / ٨]: (والحقّ أنْ يُقالَ إنَّ (من) اسم بمعنى (بعض) مبتدأ، وجُرَّ بها لأنَّها على صورة الحرف ... وخبره قوله: من يقولُ)(٦٣)، ولكنّ علة الجر بها ليس كما ذهب إليه، ذلك أنّ كونها اسمًا يعني أنّ ما بعدها يكون مجرورًا بالإضافة سواء أ كان ما بعدها اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا.

وأنْ تكون (من) اسمًا ليس ببعيد، ذلك أنَّ له نظيرًا في حروف الجر، فـ (الكاف، وعلى، وعن) تأتي أسماء كما تأتي حروفًا(٦٤)، وتكون مبنية لمضارعتها الحروف، وما بعدها يكون مجرورًا بالإضافة(٦٥)، فـ (الكاف) الاسمية تكون بمعنى (مثل) كقول عمرو بن براقة(٦٦):

وما هداكَ إلى أرضٍ كَعالمِها   ولا أعانَكَ في غُرمٍ كغرّامِ

والمعنى: مثلُ عالمِها ومثلُ غرَّامٍ، وهي فاعل، وما بعدها مضاف.

و (على) الاسمية تكون بمعنى (فوق)، نحو قول مزاحم العقيلي(٦٧):

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وَ عَنْ قيْضٍ بِبيداءَ مِجْهَلِ

فـ (مِنْ عليهِ) يعني: من فوقه، لذا تكون (على) اسم مجرور بحرف الجر (من).

أمّا (عن) الاسمية فتكون بمعنى (جانب)، نحو قول القطامي(٦٨):

فقُلتُ للركبِ لـمّا أنْ علا بِهم   مِن عَنْ يَمينِ الحُبَيّا نظرةٌ قَبْلُ

والمعنى: من جانب يمين الحبيّا، فتكون مجرورة بحرف الجر (من).

فـ (الكاف، وعلى، وعن) في هذه الشواهد- إذن- تُعرَب بحسب مواقعها التي جاءت فيها، ويكون ما بعدها مضافًا إليه (٦٩)، وكذا الحال في (من) البعضية.

الثاني: هـــذا التركيب الذي ترد فيـــه (من) الدالة على التبعيض لا يقتصر وروده على القرآن الكريم، بل نجده في الشعر العربي الذي يُستَشهدُ به، كما في قـــول الشاعر موسى بن جابر الحنفي وهـــو من شعراء الجاهلية [(٧٠)]:

منهُم ليوثٌ لا تُرامُ وبعضُـــهم   ممّا قمَشْتَ وضمَّ حبلُ الحاطبِ

فـــ (منهم) باعتبار المضمون تعرب مبتدأ خبره (ليوثٌ)، ويكون المعنى: بعضُهم ليوثٌ ...وبعضُهم ممّا قمشتَ ...، والدليل على هذا أنّ قوله (وبعضُهم ممّا ...) يقابل قوله (منهُم ليوثٌ ...)، وفيه نابَ ذكـــر (بعض) عن قوله (منهم)، لأنّ (من) للتبعيض فاستغنى به عنها(٧١)، وبذلك يكون قد قابل لفظ (منهم) بما هـــو مبتدأ وهـــو (بعضهم)(٧٢).

وورد مثل هذا في الكلام العربي، ومنه قول الإمام علي(u) مخاطبا الخوارج: (أكلُّكُم شهِدَ معنا صفّين؟ فقالوا: مِنّا مَن شهد، ومِنّا مَن لم يشهد)(٧٣)، فـــ (كلُّكُم) مبتدأ، و(شهدَ معنا صفّين) خبره، ولأنَّ الأصل في الجوابِ أن يشاكل السؤال، فإنْ كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويجيء كذلك في الجواب المقدر(٧٤)؛ لذا يكون (مِنّا) مبتدأ باعتبار المضمون، وما بعده خبره، ويكون المعنى: بعضُنا شهد، وبعضُنا لم يشهد.

الثالث: أنّ الجار والمجرور يقع مفعولا به، فيكون منصوب المحل، قال رضي الدين الأسترابادي: (والجار والمجرور منصوب المحل على أنّه مفعول به، كما أنّه كذلك اتفاقا في نحو: مررتُ بزيدٍ)(٧٥).

وعلى هذا يمكن أنْ تقع من التبعيضية ومجرورها موقع الاسم المفرد، فيأخذ التركيب ما يأخذه المفرد من إعراب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [سورة الحج / ٢٣]، فـــ (من) في (مِنْ أَسَاوِرَ) للتبعيض في واحد من أوجهها، و (لُؤْلُؤاً) منصوب؛ لأنه معطوف على (مِنْ أَسَاوِرَ) الذي موضعه النصب(٧٦)، وهذا يعني أنه في موقع المفعول به.

الرابـــع: أنّ ما يرد في القرآن الكريم يجب أنْ يُحمَل على أعلى درجات البلاغـــة والكمال، وجزالة المعنى وفخامته، ومن هنـــا يكون جعل (من) التبعيضية ومجرورها في هذه المواضع خبرًا كما هو الشائع في موارد

الاستعمال والأحكام النحوية، يكون مما تأباه جزالة المعنى وفخامته، وكمال الكلام وبلاغته، إذ يكون الإخبار به عاريًا عن الفائدة التي يستلزمها كلّ لفظٍ في القرآن الكريم، ولا ريب لأحدٍ في أنّه يجب حمل النظم القرآني على أجزل المعاني وأكملها (٧٧).

ومن هذا يتبين أنّ الإعراب خبرًا يسلب التركيب فائدته التي سيق لها، في حين تتجلى هذه الفائدة لو أعرب هذا التركيب مبتدأ، وعلى الرغم من أنّ هذا الإعراب مخالف للقواعد النحوية إلا أنّ مسوغاته من جهة ثانية موجودة في هذه القواعد نفسها، وهذا ما تقدّم بيانه.

ولكن ينبغي التنبيه على أمر مهم، وهو أن هذا الإعراب يُقتَصرُ فيه على حرف الجر (من) التبعيضية ومجرورها، ويمكن أن يكون مثل هذا الإعراب في كلّ نص يرد فيه هذا التركيب، وهو ما نلحظه في النصوص الآتية:

١ - ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾[سورة البقرة / ٧٨].

جاء في الإعراب: (منهم) خبر مقدّم، و (أميون) مبتدأ مؤخّر، وجملة (لا يعلمون) نعت له(٧٨)، و(من) في الآية دالة على معنى التبعيض، وقد اعترض الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي على هذا الإعراب بقوله: (إعراب غير جيد لأنّ المعنى حينئذٍ: الأميون منهم، وهذا ليس بشيءٍ، إنّما صحته أنْ يكون (منهم) هي المبتدأ، و(أميّون) هي الخبر، و(من) اسم بمعنى بعض، والمعنى: بعضهم أميّون)(٧٩).

ويؤيّد هذا ما جاء في التفسير من أنّها لم تنزل في اليهود عامةً، بل نزلت في بعض منهم، وهم أناس من اليهود يُعدّون من جهلتِهم(٨٠)، وهذا يعني أنّ المعنى: وبعضهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني، وعليه يكون إعراب (منهم) مبتدأ باعتبار المضمون، و (أميون) خبرًا له.

٢ - ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ ﴾[سورة البقرة / ١٦٥].

المعنى: وبعضُ الناسِ من يتَّخذُ من دونِ اللهِ أندادًا، فيكون (من الناس) مبتدأ باعتبار المضمون، و (من يتّخذُ ...) خبره [٨١]، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾[سورة البقرة / ٢٠٤][٨٢]، ومثلها﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ﴾ [سورة البقرة ٢٠٧/٢]، فهي مبتدأ وخبر[٨٣]، لأنّ من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله إنّما هو بعض الناس، وهو قول المفسرين إنّها نزلت في صهيب بن سنان[٨٤].

٣- ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[سورة آل عمران / ١١٠].

المعنى بعضهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون[٨٥].قال أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ): (ويكون قوله تعالى: ﴿ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ إخبار بمغيب، وأنَّه سيقع من بعضهم الإيمان، ولا يستمرون كلهم على الكفر، وأخبر تعالى أنَّ أكثرهم الفاسقون)[٨٦]، لأنّ (منهم) بمعنى (بعضهم) الذي قابله لفظ (أكثرهم)، فقابل ما هو مبتدأ في اللفظ بما هو مبتدأ في المعنى والمضمون.

٥- ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾[سورة النحل / ١٠].

أي بعضُه شراب، وبعضُه شجر، فالمعنى أنَّ الماء النازل من السماء قسمان، قسمٌ يشربه الناس، ومن جملته ماء الآبار والعيون، فإنّه من المطر لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾[سورة الزمر/ ٢١]، وقسم يحصل منه شجر ترعاه المواشي[٨٧].

٦- ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾[سورة الأحزاب / ٢٣].

المعنى بعضُهم من قضى نحبه، وبعضهم من ينتظر[٨٨]، إذ ليس الغرض كما يبدو الإخبار أنّ الذي قضى نحبه منهم، لأنَّ هذا المعنى مستفاد

من مجيء (الفاء)، بل الغرض بيان أنّ هؤلاء المؤمنين الذين عاهدوا الله وصدقوا في عهدهم قد انقسموا قسمين، قسمٌ قضى نحبه على ما عاهد الله عليه، وقسم ما زال ينتظر إنفاذ ما عاهد الله عليه.

٧- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[سورة الحديد / ٢٦].

فـــ (منهم) بمعنى (بعضهم)، والآية فيها تفصيل لحال ذرية الرسل، أو حال المرسَل إليهم، وأنّهم بعـــد إرسال الرسل وإنزال الكتب وإزاحة العلل، انقسموا على قسمين، فصار بعضهم مهتديًا، والكثير فاسقين(٨٩).

ويبدو أنّ التقدير: قليل منهم مهتدٍ، على أنّ (قليل) هو المبتدأ في الأصل، والذي قابله لفظ (كثير) المبتدأ في اللفظ، وقد حُذِفَ من الكلام لظهور معناه وقوّته في (منهم)، فلم يُحتَج والحال هذه إلى تقديره، إذ أغنى (منهم) عنه في اللفظ والمعنى، فصار في الإعراب مبتدأ خبره (مهتد)، وصار المعنى: بعضهم مهتدٍ وكثيرٌ منهم فاسقون.

ومن كلام العرب الذي يمكن أن يُساقَ في هذا الشأن قولهم: (منّا ظعنَ ومنّا أقام)، إذ نصّ النحويون على أنّ (من) هنا دالة على التبعيض، وبعدما أعربوا (منا) خبرًا، جعلوا المبتدأ محذوفًا، وقدّروه بلفظ (فريقٌ) أو (نفــرٌ)، وجعلوا (ظعن و أقام) نعتا له(٩٠)، والذي حداهم إلى أنْ يذهبوا هذا المذهب أنّهم وجدوا أنّه تركيب لا يصلح أنْ يوجّه إلا بهذه الوجهة، ولو أنّهم وضعوا بالاعتبار التضمينَ الذي نصّوا عليه، وأنّ الأصل عدم الحذف(٩١)، وعدم التقدير(٩٢) لتغيّر هذا الإعراب، ولسلِمَ التركيب من الحذف والتقدير، إذ يكون (منّا) مبتدأ باعتبار المضمون، وما بعده جملة فعلية خبرًا، فيكون عندئذ المعنى: بعضُنا ظعنَ وبعضُنا أقام.

ولمّا أمكن في هـــذا كلّه أنْ تقع (من) التبعيضية ومجرورها مبتدأ، وهـــو المسند إليه في الجملة الاسمية، سواء كان ذلك باعتبار مضمون التركيب أم كانت هي نفسها اسمًا، ومن دون أنْ يخـــلَّ هـــذا بالمعنى، بل كان أوفق له، وأثبت في تحصيل الفائدة، كان من الممكن أن يقع اسما للناسخ أيضا، ومثال ذلك قوله (وآلــrــه): ((إنَّ من أشدِّ النّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرونَ))(٩٣) بهذه الرواية، إذ اختلف النحويون في توجيه (من أشدِّ النّاسِ)، فقد حمله الكسائي على

زيادة (من)، و(أشدّ) اسم (إنَّ)، و(المصورون) خبرها، ورُدَّ هذا بأنَّ زيادة (من) مع اسم (إنَّ) غير معروف(٩٤)، ولأنَّ الكلام مثبت، ولا تزاد (من) في الإثبات، وما دخلت عليه معرفة على الأصح، والمعنى لا يساعد على ذلك؛ لأنَّ المصورين ليسوا أشدّ عذابا من سائر الناس(٩٥)، في حين ذهب ابن مالك(٩٦)، وتابعه في هذا ابن هشام(٩٧) إلى أنَّ اسم (إنَّ) ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: إنّه من أشدّ ....، أي الشأن، والباقي خبرها.

ويمكن التخلص من هذا كلّه بالقول: إنَّه لَمّا كانت (من) بمعنى (بعض)، صار (من أشدِّ) باعتبار المضمون اسمًا لـ (إنَّ) ؛ لأنَّ المعنى: إنَّ بعضَ أشدِّ ...، ويكون (المصورون) خبرًا للحرف الناسخ، ولاسيّما أنَّ هذا التوجيه لا يُحتاج فيه إلى تقدير محذوف، في حين أنّ الإعراب السابق يفتقر إلى ذلك، (وما لا يفتقر إلى تقدير محذوف أولى مما يفتقر إلى تقدير)(٩٨)، لذا ليس من ضرورة تدعو هنا إلى تقدير اسم (إنَّ) ضمير شأن، إذ متى أمكن حمل الكلام على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمَل عليه(٩٩)، ومثل هذا يمكنُ أن يقال في قوله (وآلـ **r** ـه) فيما كتبه إلى خُزاعة: ((وإنَّ من أكرمِ أهلِ تهامة عليَّ وأقربِهِ رحِمًا أنتم ومَنْ تبِعَكم))(١٠٠).

وإذ أمكن أن تكون (من) التبعيضية مبتدأ، أي: مسندا إليه في الجملة الاسمية صار من الممكن أنْ تقعَ مسندًا إليه في الجملة الفعلية أيضا، أي أنْ تكون فاعلا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[سورة الأنعام / ٣٤]، فـ (من) في (من نبأ المرسلين) تبعيضية، والمعنى: ولقد جاءك بعض أخبار المرسلين، فيكون الجار والمجرور فاعلا باعتبار مضمونه (١٠١)، أو أنْ تكون (من) اسمًا بمعنى بعض هي الفاعل(١٠٢)، ونبأ المرسلين مضافًا إليه، وهذا الإعراب يجتنب زيادة (من) في الإثبات(١٠٣) فضلا عن أن المعنى لا يقبل هذه الزيادة، ويبتعد عن تقدير مضمر يكون فاعلا لـ (جاءك)، ويكون (من نبأ) حالا لهذا الفاعل(١٠٤).

نتائج البحث

بعد هذه الجولة التي سلطت الضوء فيها على (من) التبعيضية ومدخولها في بعض النصوص القرآنية التي تُعد أعلى النصوص في مراتب الفصاحة، وحسن السبكِ والتركيب بوصفها كلام رب الفصاحة والكلام؛ لذا ينبغي أن تصان من كل ما يمكن أن يفرّغها من محتواها وفائدتها، وأن تحمل على أحسن وجوه البلاغة والفصاحة، وتطرّق البحث أيضا إلى نصوص من الحديث النبوي الشريف الذي يُعد في المرتبة الثانية من حيث الفصاحة والبلاغة، وبعض النصوص الأخرى التي تنتمي إلى عصر الفصاحة والاستشهاد، ومن ثمَّ خرج بالنتائج الآتية:

١. أنّ ما يرد في القرآن الكريم يجب أنْ يُحمَل على أعلى درجات البلاغة والكمال، وجزالة المعنى وفخامته.
٢. جعل (من) التبعيضية ومجرورها في بعض المواضع خبرًا بحسب الأحكام النحوية، يكون مما تأباه جزالة المعنى وفخامته، إذ يكون الإخبار به عاريًا عن الفائدة التي يستلزمها كلّ لفظ، ولاسيّما اللفظ القرآني، ولا ريب لأحدٍ في أنّه يجب حمل القرآن على أجزل المعاني وأكملها.
٣. أظهر البحث أنّ بعض النحويين أقر بإمكان أن تأتي شبه الجملة من الجار والمجرور مبتدأ، ولاسيّما إن كان ذلك مما يتطلبه المعنى، ويتقبّله، ولكنّ قوة القواعد النحوية وصرامتها في هذا الشأن لم تمكنهم من إشاعة ذلك، بل بقي ما ذهبوا إليه لا يعدو أن يكون آراء بين طيّات مؤلفاتهم.
٤. أثبت البحث إمكان أن تقع (من) التبعيضية وحدها مبتدأ في الجملة الاسمية، وفاعلا في الجملة الفعلية، وذلك بجعلها اسما وإلحاقها بالحروف التي تكون تارة حرفا وأخرى اسما كـ (الكاف، وعلى، وعن)، أو أن تكون كذلك هي ومجرورها باعتبار المضمون.
٥. أشار ابن جني إلى اسمية (من) التبعيضية، لكنه لم يستمر على هذا الرأي لعدم الشاهد كما هو الحال في شواهد اسمية (الكاف، وعلى، وعن)، وبقي الأمر كذلك؛ إذ لم يشر من خلف ابن جني إلى اسمية (من) التبعيضية غير الزمخشري الذي أورد ذلك ضمنا، وجعل الصبّان ذلك تصريحا من الزمخشري، في حين صرّح الطيبي باسميتها، ومع ذلك فالرأي القائل باسمية (من) لم يتوقف عند حدّ معين، أو عند نحويّ معين، بل يبدو أنّ هذا الرأي قد شاع بين مجموعة من النحويين حتّى صار مذهبا لهم، وهو ما أشار إليه الصبّان بوضوح.
٦. ظهر من خلال البحث أنّ الإعراب بحسب القواعد النحوية قد يُفقد النص معناه والغرض منه، ولاسيما إذا كان النص من القرآن الكريم الذي ينبغي أنْ يحمل نظمه على أجزل المعاني وأكملها، في حين يكون الإعراب بالحمل على الفائدة أقرب إلى تبيان ماهيته من إعرابه بحسب القواعد النحوية التي تبعده عن الفائدة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

١. ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه)/ ٢٢٥.
٢. الخصائص ٣٢/١.
٣. ينظر: الكليّات/ ١٠٠.
٤. الكتاب ٢٣/١.
٥. هذا هو الغالب إلا أنّ أبا علي الفارسي (٣٧٧هـ) جعل الجملة أربعة أضرب: الأول جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني جملة مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطا وجزاء، والرابع أن تكون ظرفا. ينظر: الإيضاح العضدي/ ٤٣.
٦. مغني اللبيب/ ٤٩٢.
٧. الكتاب ٧٨/٢.
٨. ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٣/١.
٩. ينظر: أسرار العربية/ ٦٩.
١٠.شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/١.
١١.ألفية ابن مالك في النحو والصرف/ ٣٢.
١٢. شرح المفصل ٨٧/١.
١٣. ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ ٨١. وقد يُعدَل عن هذا الأصل فيُقَدَّم الخبر، كقولهم: تميميٌ أنا، ومشنوءٌ مَن يشنؤك.
١٤. ألفية ابن مالك في النحو والصرف/ ٣٢.
١٥.ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٦.
١٦.ألفية ابن مالك في النحو والصرف/ ٢٥.
١٧.نيل العلا في العطف بلا/ ١٢٤.
١٨.كتاب الأمثال لأبي عبيدة/ ٩٧. قال: كان الكسائي يُدخل فيه (أنْ)، والعامّة لا تذكر (أنْ).
١٩.سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥.
٢٠.الدر المصون ١/ ٦٤٣.
٢١.المفصل في علم العربية/ ١١٦.
٢٢.ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٢٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٦.
٢٣.تفسير أبي السعود ١/ ٢٦٠.
٢٤.ينظر: بدائع الفوائد ٢/ ٦٢٣- ٦٢٤.
٢٥.بدائع الفوائد ٢/ ٦٢٤.
٢٦.ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٠٥، والدر المصون ٣/ ٤٩٨.

٢٧.حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين ١/ ٨.

٢٨.ينظر: مواهب الفتاح ٢/ ٢٠٢.

٢٩. قال ابن جني: (وأمّا قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، فإنّما جاز من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي، أي: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ) الخصائص ١/ ٣١٩، وقال الطيبي في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾[سورة الزمر/ ٢٣]: (أي مثل هذا الإنزال لا يجوز أن يصدر إلا عن الله تعالى) التبيان في البيان/ ٨١.

٣٠.ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٦١.

٣١.وهو النضر بن الحارث الذي كان كثير الجدال. ينظر: أسباب النزول للسيوطي/ ١٧٦.

٣٢.ينظر: مغني اللبيب/ ٨٩٧، و الكليات/ ٢٦٦.

٣٣.ينظر: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ١/ ٢١١.

٣٤.ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٩/١ (المسألة ٣٣).

٣٥.شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥١.

٣٦.ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٣.

٣٧.ينظر: الكشاف ١/ ٤٤٥، والبحر المحيط ٢/ ٥٤٦.

٣٨.ينظر: تفسير أبي السعود ٣٩/١، وفتح القدير/ ٣٠.

٣٩.ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠/١، والدر المصون ١٠٩/١.

٤٠.ينظر: حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين ٨/١.

٤١.ينظر: حاشية يس على مجيب الندا ١١١/٢.

٤٢.أسرار العربية/ ١٧٦.

٤٣.حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ١٦٧/١.

٤٤.تفسير أبي السعود ٣٩/١.

٤٥.ينظر: مغني اللبيب/٨١٦.

٤٦.بيان السعادة في مقامات العبادة ٥٦/١.

٤٧.ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٦/١، والدرّ المصون ١٣/٢.

٤٨.تفسير أبي السعود ٢/ ٧.

٤٩.فتح القدير/ ٢٠١، وينظر: روح المعاني ٧٨/٢.

٥٠.جاء في الكتاب ٣٤/١: (كأنهم إنّما يقدمون الذي أهم لهم وهم ببيانه أعنى).

٥١.ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤٤١/٤.

٥٢.العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية/١٠١ (شرح الشيخ خالد الأزهري).

٥٣.ينظر: تفسير أبي السعود ١/ ٢٤٦.

٥٤.ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٦٨/١، ومغني اللبيب/٧٦١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ١٣١/٣.
٥٥.جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن ١٤٨٠/٢.
٥٦.ينظر: الكشاف ١/ ٤٤٥، والبحر المحيط ٢/ ٥٤٦.
٥٧.الديوان/ ١٢٦.
٥٨.سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤.
٥٩.الكشاف ١/ ٢٣٥.
٦٠.فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب/ ٣٨٨.
٦١.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٠/١.
٦٢.حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٠/١.وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣١/١.
٦٣.حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين ٨/١.
٦٤.ينظر على سبيل المثال: وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، ورصف المباني ١٩٨و٣٦٧و٣٧١.
٦٥.ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢٣/٤.
٦٦.البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/٣.
٦٧.شعر مزاحم العقيلي/ ١٢٠. وهو من قصيدة طويلة يصف فيها قطاة تركت ولدها للعطش.
٦٨.ديوان القطامي/٢٩٠.
٦٩.ينظر: المقاصد النحوية ٤٦٣/٢ و٤٦٥.
٧٠.وهو المعروف بابن الفريعة وأزيرق اليمامة، ينظر: شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ١٩٠/١.
٧١.ينظر: شرح ديوان الحماسة ١٩٠/١.
٧٢.ينظر: حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ١٦٧/١.
٧٣.نهج البلاغة/ ١٧٨.
٧٤.ينظر: الكليات/ ١٢٦.
٧٥.شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٤.
٧٦.ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧٥/٢، و الدر المصون ١٣٧/٥.
٧٧.ينظر: تفسير أبي السعود ٣٩/١ و٧/٢، وحاشية يس على مجيب الندا ١١١/٢.
٧٨.ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٤٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ٧٥/١.
٧٩.معاني القرآن وإعرابه ١٤٣/١، هامش المحقق.

٨٠.ينظر: جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن ٥٠٨/١.
٨١.ينظر: تفسير أبي السعود ١٨٥/١.
٨٢.ينظر المصدر نفسه ٢١٠/١.
٨٣.ينظر: تفسير أبي السعود ٢١١/١.
٨٤.ينظر: أسباب النزول للواحدي/٦٧.
٨٥.ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٣.
٨٦.البحر المحيط ٣٢/٣.
٨٧.ينظر: الفتح القدير/ ٧٧٥.
٨٨.ينظر: روح المعاني ١٦٨/١١.
٨٩.ينظر: الكشاف ٦٧/٤، والبحر المحيط ٢٢٦/٨.
٩٠.ينظر: الدر المصون ٢٠٥/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٢٧/٢.
٩١.ينظر: مغني اللبيب/ ٥٦٧.
٩٢.ينظر: مغني اللبيب/ ٢٢٩.
٩٣.السنن الكبرى للنسائي ٨/ ٤٦١ (الرقم ٩٧٠٩)
٩٤.ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٢.
٩٥.ينظر: مغني اللبيب/ ٥٦.
٩٦.ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/ ٢٠٥.
٩٧.ينظر: مغني اللبيب/ ٥٦.
٩٨.الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٩/١ (المسألة ٣٠).
٩٩.ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٨٨.
١٠٠.كتاب الأموال/ ٢٩٠.
١٠١.ينظر: تفسير أبي السعود ١٢٨/٣.
١٠٢.ينظر: حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ١١٨/٢، وحاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين ١١/٢.
١٠٣.ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٨.
١٠٤.ينظر: البحر المحيط ٤/ ١١٨.

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د – ت.

٢. أسباب النزول/ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ)، تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣. أسباب النزول المسمى (لباب النقول في أسباب النزول)/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٤. أسرار العربية/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٥. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية/ جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

٦. إعراب القرآن/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٧. ألفية ابن مالك في النحو والصرف/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ)، ضبط وتقديم محمد أنيس مهرات، دمشق، د – ت.

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

٩. الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٠. البحر المحيط/ أبو حيان محمد بن يونس الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١. بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر(٧٥١هـ)، تحقيق علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

١٢. البرهان في علوم القرآن/ بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

١٣. بيان السعادة في مقامات العبادة/ سلطان محمد الجنابذي الملقب بسلطان علي شاه (١٣٢٧هـ)، مطبعة جامعة طهران، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.

١٤. البيان في غريب إعراب القرآن/ أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

١٥. التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، عني به محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٦. التبيان في البيان/ الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي(٧٤٣هـ)، دار البلاغة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٧. تفسير أبي السعود (المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٨. جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن/ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري وآخرين، دار السلام للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ محمد الخضري (١٢٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٥٥م.

٢٠. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف/ الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني (٨١٦هـ)، مطبوع في هامش الكشاف.

٢١. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العلمية، د – ت.

٢٢. حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين/ الشيخ أحمد بن محمد الصاوي (١٢٤١هـ)، مراجعة علي محمد الضبّاع، دار الجيل، بيروت، د - ت.

٢٣. حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح/ الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١هـ)، دار الفكر، د – ت.

٢٤. حاشية يس على مجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى/ الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١هـ)، بلا دار طبع، د – ت.

٢٥. الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ شهاب الدين أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٧. ديوان القطامي/ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

٢٨. ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٢٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، د- ت.

٣٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣١. سر صناعة الإعراب/ ابن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٣٢. السنن الكبرى/ النسائي(٣٠٣هـ)، حققه حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ أبو محمد بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)/ نور الدين علي بن محمد الأشموني (٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العلمية، د - ت.

٣٥. شرح التسهيل/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٦. شرح التصريح على التوضيح/ الشيخ خال بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٧. شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)/ ابن عصفور الاشبيلي(٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،

الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٣٨. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام/ الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (٥٠٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، د – ت.
٣٩. شرح الرضي على الكافية (كافية ابن الحاجب)/ رضي الدين الأسترابادي (٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ١٩٧٨م.
٤٠. شرح اللمع/ ابن برهان العكبري (٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤١. شرح المفصل/ موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د – ت.
٤٢. شعر مزاحم العقيلي/ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٢، الجزء الأول، ١٩٧٦م.
٤٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ ابن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، دار آفاق عربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٤٤. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)/ شرح الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
٤٥. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير/ محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، اعتنى به وراجع أصوله يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧م.
٤٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (٧٤٣هـ)/ (أطروحة دكتوراه)، صالح عبد الرحمن الفايز، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
٤٧. في النحو العربي (نقد وتوجيه)/ الدكتور مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية/ صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.
٤٨. الكتاب/ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٩. كتاب الأمثال/ أبو عبيد القاسم بن سلام(٢٢٤هـ)، حققه الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٥٠. كتاب الأموال/ أبو عبيد القاسم بن سلام(٢٢٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٥١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د – ت.

٥٢. الكليّات/ أبو القاسم الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٣.معاني القرآن وإعرابه/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٥٥. المفصل في علم العربية/ الزمخشري(٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٢٣هـ.

٥٦.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)/ بدر الدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٧. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح/ ابن يعقوب المغربي(١١١٠هـ) = شروح التلخيص/ مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢م.

٥٨. نهج البلاغة/ ضبط نصه الدكتور صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.

٥٩.نيل العلا في العطف بلا/ تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي (٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثلاثون، الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.